نائب وزير التخطيط لـ« الميثاق »:

مجموعة أصدقاء اليمن ستكلّل بموقف عالمي داعم لبلادنا

أكد نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي المهندس هشام شرف عبدالله، أن مجموعة أصدقاء اليمن ستحدّد الدعم الذي ستقدّمه الدول والمنظمات المانحة ، لمساعدة بلادنا على تجاوز المشكلات والصعوبات التي تواجهها، وستخرج بتصوّرات واضحة حول ماذا يريد اليمن، وماذا يمكن أن يقدّم العالم له، وكيف يمكن أن يعمل العالم معه خلال الفترة القادمة.

وقال شرف في حوار مع "الميثاق" إن عملية أصدقاء اليمن سوف تكلل بموقف عالمي، يريد لليمن التقدّم ، والمضي قدُماً في برامجه وخططه.

ولفت شرف ، إلى أن المجموعتين المنبثقتين عن مجموعة أصدقاء اليمن وهما مجموعة الاقتصاد والحكم الجيّد ومجموعة سيادة القانون والعدالة، سوف تعقدان اجتماعات في عدة دول عربية وأجنبية ومن ثم سترفع توصياتها ومقترحاتها إلى اجتماع وزراء الخارجية المقرّر عقده في العاصمة السعودية الرياض أواخر شهر مايو القادم، ومن ثم إلى الاجتماع النهائي لوزراء الخارجية في نيويورك في سبتمبر القادم على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

حوار- جمال مجاهد

اتفقنا في أبو ظبي على توطين الاستثمار في اليمن

أمامنا محاذير ولابد من التقشُّف ووقف الصرفيات العبثية

أعمال الإرهاب وتراجع عائدات النفط جعلت وضعنا المالي مقلقاً

□ ترأستم الوفد المشارك في اجتماع مجموعة أصدقاء اليمن المنعقد أخيراً في العاصمة الإماراتية أبو ظبي.. بمَ خرج الاجتماع، وعلامَ اتّفقتم؟

– اجتماع أبو ظبي جاء في إطار اجتماع لندن الدولي الخاص بدعم اليمن المنعقد في ٢٧ يناير الماضي، والذي أبدت فيه الدول المانحة دعمها ووقوفها مع اليمن، وكان الاتفاق على اتباع عملية ممنهجة خاصة بتحديد ماذا يريد اليمن وكيف يمكن للأشقاء والأصدقاء أن يعينوه.

وخرج الاجتماع بفكرة أو قرار أن تكون هناك مجموعة أصدقاء اليمن هدفها الأساسي دعم اليمن، وفي اطار ذلك شكّلت مجموعتان للعمل، الأولى ستنظر في مواضيع خاصة بالاقتصاد والحكم الرشيد ، والثانية ستنظر في موضوع سيادة القانون والعدالة.. كل مجموعة تعمل بمفردها ولها شروطها المرجعية الخاصة، وبدأت أول مجموعة برئاستي العمل في أبو ظبي، والتقت بممثلي ٢٠ دولة، وترأست هذا الاجتماع اليمن والإمارات.

الاجتماع خصّص لتحديد المواضيع ذات الأهمية التي سيتم التركيز عليها، وبعدها يتم تكوين فرق عمل مكوّنة من الدول والمنظمات الدولية ذات الاهتمام لتحليل الموقف الخاص بهذه المواضيع.. أعطيك مثالاً بسيطاً جداً، نأخذ موضوع المالية العامة تجد أن صندوق النقد الدولي واليمن ودولة الإمارات يمكن أن تعمل على هذا الملف وتقوم بتحديد مشاكل بلادنا ، وكيف يمكن التغلّب عليها، وما هي رؤية الحكومة اليمنية، وما هي الإمكانات التي يمكن أن يقدّمها الأشقاء والأصدقاء والمنظمات الدولية، ونخرج بخطة عمل مبسّطة مركّزة تعالج هذا الموضوع.. وقد تم الاتفاق على أن تكون المواضيع موجزة، وأن تكون هناك تقارير خاصة بالمشاكل والصعوبات واقتراح الحلول أو التصوّرات بحيث لا تزيد على صفحة أو صفحتين بالكثير وهذا معناه تركيز في العمل.

وتم الاتفاق على معالجة عدد من المواضيع، مثل موضوع الاستثمار وكيف يمكن توطين الاستثمار في اليمن، وموضوع البنية التحتية واحتياجات اليمن منها، ومشاكل الموارد الطبيعية التي تواجه اليمن مثل تراجع إنتاج النفط وشحّة المياه.. هذه المواضيع كلها سيتم تحليلها والخروج بتوصيات خاصة بها..

ولدينا بعد هذا اللقاء لقاء آخر في العاصمة الألمانية برلين لنفس المجموعة على ان يلي ذلك لقاء آخر في عاصمة لم تحدّد بعد، حيث ستُجمع كل التصوّرات والأفكار والحلول ومقترحات الدعم لتعرض على وزراء خارجية مجموعة أصدقاء اليمن الذين من المقترح أن يلتقوا في العاصمة السعودية الرياض أواخر شهر مايو القادم، ومن ثم يكون اللقاء النهائي في نيويورك أثناء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر القادم.

هذا هو الترتيب الخاص بالمجموعات، التي تساعد على العمل وتوضيح الرؤية بدلاً من الاجتماعات الكبيرة التي يحضرها مشاركون كثر ولا يسع الوقت إلا للخطابات الافتتاحية.

«أصدقاء اليمن» ستحدّد الدعم.. وسترفع التوصيات لوزراء الخارجية

برنامج الإصلاحات مع صندوق النقد ليس موجّهاً للتقشّف

تصوّرات واضحة

□ ماذا عن المجموعة الثانية الخاصة بسيادة القانون والعدالة؟

– مجموعة العمل الثانية الخاصة بسيادة القانون والعدالة ستعد شروطاً مرجعية وتحدّد مواضيع خاصة بسيادة القانون، وماذا يريد اليمن لتثبيت دعائم الدولة والاستقرار والأمن، وهي مجموعة تمهّد الطريق لعمل اقتصادي أو تنموي أو استثماري كبير.. طبعاً من خلال لقائنا الأولي والذي كان تدشيناً لعملية مجموعة أصدقاء اليمن في إطار المجموعة الأولى، كان هناك إجماع على أن الهاجس أو الوضع الأمني هو السبب في عرقلة الكثير من المشاريع والاستثمارات والعمل المنظّم، وبالتالي هناك تركيز على معالجة الملف الأمني ودعم حكومتنا في هذا الجانب بالطريقة التي تقود في النهاية إلى إيصال الخدمات للمواطنين وجذب الاستثمارات ، وجعل هذا البلد مقصداً للسياحة والاستثمار، هذه هي الخلاصة للقاء أبو ظبي الذي سيتكرّر في ألمانيا. ، ومن خلال هذه العملية الممنهجة والمنظّمة والمدروسة سنخرج بتصوّرات واضحة جداً حول ماذا يريد اليمن، وماذا يمكن أن يقدّمه العالم لنا، وكيف يمكن أن يعمل العالم مع اليمن.

وستجتمع هذه المجموعة في هولندا والأردن ودولة ثالثة لم تحدّد، ثم ترفع توصياتها ومقترحاتها الخاصة بالدعم إلى اجتماع الرياض ثم اجتماع نيويورك الذي سيكون اجتماعاً كبيراً.

تحديد الدعم

□ هل هناك دعم محدّد سيقدّم لليمن من المانحين وشركاء التنمية أو تعهّدات تم مناقشتها معهم؟

– أساس هذه الاجتماعات هو تحديد الدعم الذي سيقدّم لليمن، لقاء أبو ظبي كرّس لبحث ماذا يريد اليمن، وتشخيص مشاكله، والشيء المميّز أن اللقاء لم يخصّص لبحث كيفية تقديم الدعم بشكل عام، بل خُصّص لبحث المواضيع بشكل هادئ ومركّز وبحيث يتم تفادي موضوع عدم الاستيعاب أو عدم التخطيط المسبق أو عدم التركيز على المجالات المهمة..

هذه اللقاءات هي لتحديد أوجه الدعم المطلوب بالضبط وتقديم ذلك لوزراء الخارجية الذين بدورهم سيضعون التصوّرات الخاصة بذلك.. وأعتقد أن هذا العمل منظّم ليس فيه الكثير من الأدبيات والعرض أو محاولة تأكيد كل طرف أن اليمن في خطر، أبداً.. العمل عبارة عن أرقام وتحليلات، أهم شيء أن الكل واضح وكل شيء مفتوح للمناقشة.. وأؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة في مجموعة الاقتصاد والحكم الجيّد كانت أوّل الدول التي أكّدت وقوفها ودعمها ومساندتها لليمن خلال الفترة القادمة، وكان الموقف الألماني جيّداً، والموقف الأمريكي والبريطاني كان داعماً جداً.. نحن عقدنا اجتماعين مغلقين الأول مع ألمانيا والإمارات والثاني مع أمريكا وبريطانيا، الكل في صف واحد ويقول ماذا نستطيع أن نقدّم لليمن من دعم ومساندة خلال الفترة القادمة.

لم يكن اللقاء للمحاسبة أو الحوار بغرض الاستفسار أو إثبات أن هناك أشياء لم تتم، أبداً.. بل كان لقاءً مشتركاً لوضع خطة أو تصوّر مشترك حول ماذا يريد اليمن وماذا يواجهه من صعوبات ومشاكل وكيف يمكن لهذه الدول مجتمعة تنسيق دعمها باتجاه مساعدة بلادنا لتجاوز مشكلاتها والصعوبات التي تواجهها.

مجموعة سيادة القانون تقوم بالتهيئة لعمل تنموي كبير في اليمن

هناك حرص على جعل اليمن مقصداً للسياحة والاستثمار

إصلاح المالية العامة

□ إجراءات تقليص الإنفاق والتقشّف الأخيرة التي اتّخذتها الحكومة.. هل تعني أن الوضع المالي لليمن في خطر؟

– الوضع المالي في خطر ليس بسبب السياسات والإجراءات التي تتّبعها الحكومة، وإنما بسبب انخفاض عائدات النفط والمؤثّرات الخارجية التي تجعل الموقف المالي مقلقاً- أنا أسميه مقلقاً- انخفاض أسعار النفط وتأثيرات العوامل الخارجية المتمثّلة في موضوع الإرهاب والمتطرّفين وهجمات القاعدة ضغطت على اليمن ولهذا صار العائد المادي لنا أقل من السابق. لكن كإجراءات وتقشّف، نحن وصندوق النقد الدولي نعمل في هذا البرنامج منذ فترة طويلة، وهو برنامج إصلاحات، ليس موجّهاً لتقشّف كبير أو إيقاف الإنفاق على مشاريع التنمية أبداً.. بل هو عبارة عن إصلاحات في مجال الضرائب والمالية العامة والحدّ من الإنفاق غير المسئول أو غير المبرّر.. وبالنسبة لموضوع دعم المشتقات النفطية يتم التعامل معه في حدود- وسأكون صريحاً جداً- تضمن أقل العواقب أو الآثار السلبية على السوق المحلية.. وأستطيع القول إن معظم الدعم لا يذهب للمواطنين أبداً..بل يذهب للتهريب والاستخدام غير المسئول، صندوق النقد وعدد من الدول الصديقة ستعمل معنا في كيفية مساعدة اليمن في جانب الاستدامة المالية.. فأي بلد في العالم يواجه مصاعب كبيرة جداً، ومن ذلك المكسيك واليونان وأكثر من دولة وصلت إلى حد أن عملتها الوطنية كانت معرّضة للانهيار، إلا أن العالم وقف معها كاليونان وقف معها الاتحاد الأوروبي، والمكسيك وقفت معها الولايات المتحدة.. اليمن لم يصل بعد إلى هذه المرحلة، وهي في وضع يمكن السيطرة عليه بالنسبة للجوانب المالية. لكن تظل هناك محاذير، لا بد من التقشّف وإيقاف أي صرف غير مسئول بالنسبة لعمليات الدولة، إضافة إلى إفساح المجال للقطاع الخاص للاستثمار بحرية، وللاستثمارات الخارجية.

مشكلتنا الكبيرة ذات طابع أمني، هناك جهات متطرّفة تحاول أن تؤثّر على الأمن والاستقرار وتعطي انطباعاً خاطئاً أن هذا البلد ليس مكاناً آمناً للاستثمارات أو الإقامة أو السياحة، وهذا يؤثّر علينا وعلى موضوع عائداتنا سواء من السياحة أو الأسماك أو من النفط.. إذا تعاونّا مع العالم وبالذات مع أشقائنا في دول مجلس التعاون الخليجي وعملنا على ترسيخ الأمن والاستقرار، أؤكّد أن عائداتنا ستكون كبيرة لأن اليمن بلد واعد وقد تجاوز في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي تحديات وصعوبات عدة.

عمل هادئ

□ تعد الحكومة خطة خمسية جديدة للأعوام ٢٠١١-٢٠١٥م، ولديها أولويات عشر للعامين الجاري والقادم، وهناك برنامج إصلاحات قادم مع صندوق النقد الدولي.. ألا يشكّل ذلك تناقضاً بين تلك الخطط والرؤى؟

– ناقشنا هذا الموضوع أثناء اجتماعات أبو ظبي، والكل يعرف أنها تندرج تحت خانة دعم اليمن لتجاوز المرحلة الحالية وبدء مرحلة جديدة من البناء والتنمية. برنامجنا مع صندوق النقد بدأ منذ فترة وسيندرج في إطار أصدقاء اليمن لتقديم الدعم الذي نريده ، وبالتالي فإن أي اتفاقات مع الصندوق لا بد بالضرورة أن تتم مباركتها من أصدقاء اليمن..

موضوع خطة التنمية الجديدة واحتياجاتها وما لدينا من تمويلات سابقة، والبرامج الخاصة باستخدامها، وبالتالي سيتم نوع من المواءمة بين الإمكانات الحالية والإمكانات المتوقّعة في إطار جدول زمني متّفق عليه، بما معناه، مجموعة أصدقاء اليمن هي كل الدول التي تدعم اليمن، وهي نفس الدول التي تعطي المخصّصات الاستثمارية بالعملة الصعبة من منح وقروض لمثل هذه الخطة، وبالتالي سيتم مناقشة موضوع الخطة في إطار الاجتماعات القادمة لأصدقاء اليمن، وعلاقة الخطة بالمبالغ المتبقية والتي ستستخدم وعلاقتها بالأولويات العشر.

في اجتماع أبو ظبي طُرح موضوع الأولويات العشر.. عندما جاء موعد انتخاب مجلس نواب جديد فإنه دستورياً وقانونياً انتهى برنامج الحكومة السابق، وكان من المفروض أنه سياتي برلمان جديد وسيطلب برنامجاً اقتصادياً جديداً وخطة جديدة للدولة، ولكن عندما تم التمديد لمجلس النواب لعامين، أتت الأولويات العشر التي تعتبر جزءاً من برنامج الحكومة والبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ، وأعطيت الأولويات للتنفيذ خلال عامين حتى يرى الشعب والمواطنون قصص النجاح التي يمكن تحقيقها، وهي قصص نجاح مهمة جداً.. البعض يسأل لماذا لم يدرج التعليم ضمن الأولويات العشر، بكل بساطة لأن التعليم عملية مستمرة ولا يمكن أن نعد الناس بشيء، وهذه المواضيع ذات البعد الزمني الطويل مازالت أولوية للدولة، لكن هناك أولويات لا بد أن نعمل فيها شيئاً لأنها تمسّ حياة المواطنين، موضوع المياه مثلاً إذا لم نفعل فيه شيئاً فستحدث كارثة، نفس الشيء فيما يتعلّق بموضوع الأراضي، نحن نريد أن نجذب المستثمرين.. فخامة الرئيس يؤكّد في كل لقاء على موضوع الأراضي، ويرسل اللجان، وبالتالي إذا أردنا أن نستقدم الاستثمار العربي والأجنبي يجب أن نحلّ موضوع الأراضي.

إذا لم تعالج مشكلتي المياه والأراضي فسنواجه كارثة

تركز مجموعة الاقتصاد على معالجة الاختلالات الأمنية

موضوع عدن، لا يجب الانتظار حتى مجيئ برلمان جديد، وبعد ذلك نرسم خطة اقتصادية لعدن، نحن الآن في طريق مستمر وفي عمل هادئ لرسم خطة لمدينة اقتصادية خاصة تسمى عدن، ليست منطقة حرة لكن مدينة اقتصادية خاصة تشمل الكل.

الأولويات العشر في أجندة الحكومة يتم العمل فيها بشكل هادئ مع كل شركائنا في التنمية.. تستطيع أن تعتبر المواضيع الثلاثة الخطة والأولويات العشر والإصلاحات متزامنة في مسيرتها مع بعضها البعض، لكن مجموعة أصدقاء اليمن ستحدّد ما هي الأولويات القادمة لليمن على المدى القصير والمتوسط والطويل، وكيف يمكن لهذه الدول فعلاً أن تساهم في إطار منسّق ومتناغم لدعمنا لأننا نعمل مع المانحين بشكل ثنائي، ولقد جاء لقاء أبو ظبي لتعزيز هذه الروابط ، والعمل في إطار متكامل لدعم اليمن.. القيادة السياسية لديها رؤية لمعالجة الإشكاليات والاختلالات القائمة والتحرك بشكل مخطّط ومنظّم نحو المستقبل..

لا يجب أن ننشغل بمعالجة المشاكل الحالية دون النظر للمستقبل، العالم يسير بشكل سريع، وتم تجاوز الأزمة المالية العالمية، والدول بدأت الآن تسير إلى الأمام، وبالتالي نحن بحاجة لأن نجلس مع شركائنا في التنمية ونناقش ما نراه بالنسبة لواقعنا وكيف تحل مشاكلنا ونطلب دعمهم لنا.. هناك إمكانات كبيرة جداً وواعدة لليمن نعمل عليها، وخلال الفترة القادمة سوف تكلّل عملية أصدقاء اليمن بموقف عالمي، ليس موقفاً عربياً أو موقف مجموعة قليلة من الدول مع اليمن، بل موقفاً عالمياً من هذا البلد الذي يريد التقدّم للأمام، يريد المضي قُدُماً في برامجه وخططه.. نحن سنرسم الطريق ونحدّد ماذا نريد وسنستعين بخبرات وإمكانات شركائنا وأصدقائنا، وسننجح في ذلك بإذن الله. □

عودة المسئولين إلى أبين

صالح علي الحنشي

■ حين تكالبت عناصر التخريب وأشعلت الحرائق وأقامت أعمال السلب والنهب والتقطع في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية كانت الكثير من القيادات التنفيذية قد أصيبت بالفزع وتخاذلت عن أدائها لمهامها بطريقة كانت تثير استغراب الجميع..قيادات كان جدير بها أن تكون في مقدمة الصفوف للتصدي لتلك العصابات ولو حتى من خلال القيام بما كان مطلوباً منها من المواقع التي تديرها.

محافظة أبين كانت من بين تلك المحافظات التي تخاذل الكثير من قياداتها التنفيذية خلال تلك الفترة وظل المحافظ أحمد الميسري وحده يقود جبهة المواجهة بمعية ثلة من الخيرين والمخلصين.

معظم القيادات التنفيذية في المحافظات هاجرت إلى عدن ونقلت مسكنها الى هناك.

ورغم القرار الذي اتخذه المهندس الميسري بعودة كل تلك القيادات الى عاصمة المحافظة زنجبار.. إلا أن تلك القيادات المهاجرة مازالت ترفض قرار العودة بعد أن تجاوزت أبين أزمة فوضى تلك العصابات وتم القاء القبض على كل الخارجين عن القانون ومثيري الشغب ومرتكبي أعمال السرقات.

يجب تقييم ما جرى خلال تلك الفترة العصيبة.. لنقول للمتخاذل أنت لم تكن أهلاً للمكان الذي كنت تشغله ونكرم من صمد وقاوم وواجه.

اليوم مطلوب من المهندس الميسري محافظ أبين أن يحدد مهلة لعودة المهاجرين في خطوة يجب أن تكون على طريق محاسبة كل من تخاذل..□

شيخ مشائخ يافع:

الانفصاليون مجموعة صغيرة ولن يحققوا أيّ نجاح

■ كشف الشيخ فضل العفيفي عضو مجلس الشورى عن مساع قبلية للتنسيق مع الحكومة لحفظ الأمن في بعض المناطق الجبلية ومنع تنظيم القاعدة من استغلالها .

وقال العفيفي: إن هذا الموضوع قد طُرح على "بعض المسؤولين"، وسيتم مناقشته في الأيام القادمة.

وأكد العفيفي أن يافع جزء لا يتجزأ من الدولة اليمنية، وأن "لها حقوقاً وعليها واجبات تجاه الدولة، من ضمن واجباتنا مساعدة الدولة على الاستقرار".

وقلل الشيخ العفيفي من شأن مايسمى الحراك ، وقال: " ومهما كانت الظروف فالقوى المطالبة بالانفصال لن تحقق نجاحاً لأنها مجموعات صغيرة في بعض المديريات".

وحول دور مجلس الشورى في مواجهة الفساد، قال العفيفي إن دور المجلس "استشاري فقط لرئيس الجمهورية، والموضوعات التي يأخذ بها يحيلها إلى مجلس الوزراء حسب نظام المجلس".

ونفى الشيخ العفيفي في مقابلة مع صحيفة «البلد» السعودية صحة الكلام الذي يقول إن المحافظات الشمالية تحظى بمشاريع التنمية أكثر مما تحصل عليه المحافظات الجنوبية، وقال: "هذه المقولة غير صحيحة، ولا تمت للمنطق بصلة، وتقف وراءها انفعالات عاطفية". □

ضبط مروّج حشيش ماليزي في تريم

■ ضبط رجال مكافحة المخدرات بمدينة تريم محافظة حضرموت مروج حشيش يحمل الجنسية الماليزية ، أثناء ما كان يقوم بترويج المادة المخدرة لزبائن مطعم وجبات خفيفة يعمل فيه المتهم.

وقال رجال مكافحة المخدرات إنهم وفي إثر القبض على المتهم قاموا باستصدار مذكرة تفتيش من النيابة ، حيث عثروا على كمية من الحشيش كان المتهم والملقّب بـ(عثمان الماليزي) يخفيها في منزله ، وتم تحريزها لإجراءات التحقيق .

الجدير بالذكر أن الأجهزة الأمنية ضبطت العام الماضي قرابة ٢٥٢ متهما بالاتجار وترويج وتهريب المخدرات ، كان بينهم عدد من المتهمين العرب والأجانب تورطوا في ٦٨ جريمة مخدرات خلال عام ٢٠٠٩م □

المشترك يوقع وثيقة تحالف مع الحوثيين

■ كشفت مصادر مقربة من اللقاء المشترك عن لقاء لمندوبيه مع ممثل عن المتمرد الحوثي في صعدة أسفر عن توقيع وثيقة تحالف مشتركة.

مصادر في المعارضة قالت- حسب موقع «أسرار برس»- إن الإجتماع الذي عُقد نهاية الاسبوع المنصرم بين مندوبين من اللقاء المشترك وصالح هبرة ممثلاً عن الحوثيين، تُوّج بتوقيع الطرفين على وثيقة تضمنت أهم المحاور والأسس المشتركة والتي سيُبنى عليها خطوات تؤدي إلى مشروع تعاون شامل.

وكانت مصادر حوثية قد كشفت مطلع فبراير الماضي قبيل توقف إطلاق النار عن عقد تحالف سياسي مرتقب لهم مع حزب الإصلاح وبقية الأحزاب والتنظيمات السياسية المنضوية في تكتل اللقاء المشترك على أساس الاحترام المتبادل.. كاشفاً عن ترتيبات تجري مع تلك الاحزاب و" تقارب كبير في وجهات النظر حول أكثر وأبرز القضايا التي يعاني البلد منها" - حسبما جاء في بيان مصدر مسئول في الجماعة ذاتها.□